

الزحف الصيني على شمال افريقيا يقلق أوروبا

على عمالة هذه الدول. وهناك عنصر آخر ساهم في تنامي القوة الاقتصادية الصينية في شمال إفريقيا، وهو تبني الحكومة الصينية منطلقا مخالفا للرؤية الغربية، فالصين تلج على مبدأ الاستثمار بدل تقديم المساعدات، بينما تبني الدول الأوروبية على تقديم المساعدات.

وكما يقول الرزازي "تعتمد السياسة الخارجية الصينية على دبلوماسية مزنة لا تتدخل في المشاكل الخلافية بين الدول" فخلال زيارته للمنطقة سنة 2006 توقف الرئيس الصيني جينتاو في المغرب والجزائر. وأجرى العديد من المحادثات في الرباط، لكنه لم يقل ما يزعج المسؤولين الجزائريين. "فقد كان في الرباط وعينه على السوق الجزائرية". ويساعد هذا الأسلوب البراغماتي الصين على فتح أسواقها في وجه منتجاتها. فعلى الرغم من أنها من الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن، يكاد يكون تدخلها منعذما في القضايا الشائكة في العالم وفي منطقة شمال إفريقيا. فيمكن كما يقول محمد خير الوادي "تتعامل مع كافة الدول الأخرى على أساس الاحترام المتبادل."

DW-WORLD.DE

يثير ازدياد النفوذ الصيني في الشمال الإفريقي قلق الدول الأوروبية التي باتت تجد نفسها في مواجهة منافسة تجارية قوية في المناطق التي كانت إلى وقت قريب مناطق نفوذ أوروبية بلا منازع.

ختل الصين مكانة تجارية بارزة في كافة دول الشمال الإفريقي. فهي تعد الشريك التجاري الأول لمصر. ومن المتوقع أن تصبح خلال سنوات قليلة أكبر مصدر للجزائر أيضا. وتستورد الصين من هذه البلدان جزءا هاما من حاجياتها من الطاقة والمواد الأولية لتغذية عجلة اقتصادها الضخم. وتنظر أوروبا بعين الراحه إلى تنامي النفوذ الاقتصادي الصيني في شمال إفريقيا. في ظل توارد تقارير تتحدث عن استيلاء الشركات الصينية على نصيب أكبر من أسواق هذه المنطقة. فأرقام المبادلات التجارية بين بلدان شمال إفريقيا والصين في تصاعد.

اهتمام الصين بالشمال الإفريقي

وبدأت الصين تدحر دولاً أوروبية كألمانيا وفرنسا وإيطاليا عن المراتب المتقدمة في قطاع التصدير إلى دول المنطقة. وهو الأمر الذي يؤكد محمد خير الوادي رئيس مركز دراسات الصين وآسيا/ مشير إلى أن إحصاءات العام الماضي تبين أن "حجم المبادلات بين الصين والدول العربية بلغت 135 مليار دولار. وعشرون مليار منها من نصيب بلدان شمال إفريقيا". وتأتي مصر بين دول الشمال الإفريقي في المرتبة الأولى على صعيد التعاون التجاري مع الصين. تليها الجزائر، ثم الدول المغاربية الأخرى، كالمغرب وموريتانيا. حيث تنشيط الشركات الصينية خاصة في مجال الصيد في أعالي البحار. وتقوم بين ليبيا والصين علاقات اقتصادية جيدة أيضا. على الرغم من أن العلاقات بشكل عام ليست على ما يرام بين البلدين. بسبب المواقف الليبية غير الواضحة في ملف تايبوان. كما أن الصين تنشيط اقتصاديا في السودان. لأنها كما يقول محمد خير الوادي تتبعت عن المشاكل السياسية في البلدان التي تستثمر فيها.

الأسلوب الصيني

الصين جعلت من أسواق شمال إفريقيا من أهم أهداف توسعها في القارة السمراء ويرى الخبير المغربي في الشؤون الآسيوية والأستاذ في جامعة كيوتو مصطفى الرزازي أن سر نجاح السياسة التجارية الصينية كامن في أن الصين "تمتلك مفاتيح الأسواق العربية في شمال إفريقيا". ويشرح قائلا إن هذه المفاتيح تتمثل في "تلازم ثلاثة عناصر أساسية وهي المال، والخبرة، والقوة العاملة". ويضيف الرزازي أن تكامل هذه العناصر "مركب للأوروبيين" حيث أن الصينيين كسروا قاعدة المستثمرين الأوروبيين الذين يأتون بالمال والخبرة ويعولون

دفترىوس: 100 مليار دولار في مصارف لبنان وصادراته عقول الشباب

CNN

جون دفترىوس،

أقلتني مروحية مع سائر أفراد طاقم برنامج "أسواق الشرق الأوسط CNN" فوق العاصمة اللبنانية بيروت في مهمة خاصة. هي الإطلاع على مقدار التطور العمراني فيها. وحلقنا فوق وسط المدينة القديم، أو ما يعرف بمنطقة سوليدير، التي أعيد بناؤها بعد سنوات من الصراع. ورغم أن بوسعنا رؤية جيوب فارغة على الأرض. إلا أن ناطحات السحاب تنمو بسرعة، ويمكننا أن نقول باطمئنان إن هناك المزيد على الطريق. فبخلاف أنحاء كثيرة من العالم الذي ما يزال يحاول الوقوف على قدميه بعد ثلاثة أعوام على بدء الأزمة المالية العالمية. فإن الودائع والأصول المالية في لبنان كانت ترتفع طوال الوقت.

والأرقام في لبنان مذهلة. فعدد سكان البلاد لا يتجاوز أربعة ملايين شخص. بينما تضم مصارفه وودائع تصل إلى مائة مليار دولار. وخلال الأعوام الثلاثة الماضية دخلت الأسواق اللبنانية أكثر من 55 مليار دولار. تشكل تحويلات اللبنانيين المقيمين بالخارج 40 في المائة منها.

وقد راجعت هذه الأرقام مع فريدي باز، المدير المالي والتخطيط الاستراتيجي لبنك "عودة سرادار" فريدي باز، وأحد كبار رجال المال والاقتصاد في هذا البلد الحيوي رغم صغر مساحته. حيث قلت له. إنه خلال الأسبوع الذي أقمت فيه بلبنان استمعت إلى الكثير من الشباب وهم يبديون خوفهم من ظاهرة "هجرة الأدمغة". إذ أن الجيل الجديد يتخرج من الجامعات. ومن ثم يسارع إلى السفر للبحث عن فرص عمل في الخارج دون أن يعود لوطنه. وبالطبع فإن ردود الفعل حول هذه القضية تختلف باختلاف أطرافها. فالأمهات يسارعن إلى الحديث بانفعال عاطفي عن غياب أبنائهن. ويحملن الحكومة مسؤولية عدم توفير فرص عمل. ولكن النظر إلى الحقائق بواقعية يظهر لنا أن لبنان يقوم فعليا بأفضل ما يجيده. وهو تصدير رأس مال بشري عالي الكفاءة إلى العالم بأسره فعلى أرض الواقع يشكل الاغتراب هبة كبيرة للاقتصاد اللبناني. إذ أن الدخل الفردي السنوي المتوسط يعادل عشرة آلاف دولار، وهو الأعلى بين 22 دولة غير



نفطية في الشرق الأوسط. علماً أن باز يؤكد بأن لبنان يسير حالياً بسبعين في المائة فقط من قدرته الاقتصادية الكاملة. ولبنان لديه قدرات محدودة على توظيف الخريجين الجدد على أرضه. رغم استثماراته في هذا المجال. إذ أن وزيرة المال. ربا الحسن. أشارت إلى أن بيروت قررت توظيف مليار ونصف المليار دولار في ميزانية هذا العام لتمويل مشاريع بنية تحتية. مثل الطرقات وشبكات الاتصال. وتشكل هذه الاستثمارات حجر أساس في تطوير عملية تنويع الاقتصاد بعيداً عن الخدمات المالية والمصرفية. والبلغ الذي شملته الموازنة كان ضروريا لتجاوز العقبات السياسية التي يفرضها التنوع الحزبي والطائفي في البلاد.

ولكن وزيرة الحسن تؤمن بأن الثروة الأساسية للبنان تبقى قدراته البشرية. وهي تعتبر أن مشاريع البنية التحتية ضرورية لتشجيع المشاريع والقطاعات المرتبطة بالقدرات البشرية. وفي الواقع. فإن التحويلات المالية المتدفقة إلى لبنان تمنح الحكومة المساحة الكافية للتحرك. خاصة وأن قدراتها محدودة في ظل ارتفاع عجز

الإصلاح المالي

تعمل بين السلطات القضائية المختلفة — لكن الهيكل الجديد ليس أبسط من سابقه. ووفقا لعظم الآراء "هناك مجالاً للخلاف. الأمر الذي يخبرك بشيء ما". وهو أن عدد الوكالات ازداد. وهناك آليات جديدة للتعاون. يعتمد كثير من الأمور عليها.

سيكون المركز الجديد للإشراف على الاستقرار المالي الذي هو جهة التنسيق الرئيسية. مسؤولاً عن سلامة النظام ككل. وسيكون الاحتياطي الفيدرالي ذراعاً الإدارية الرئيسية العاملة. وهذه ابتكارات جيدة. أما كيفية أداء النظام فتقررها أجزاؤه المكونة له. إن المحافظة على شعور بالإلحاح. بينما يتنحى السياسيون جانباً في الوقت الراهن. تشكل نوعاً من التحدي. وينطبق الأمر ذاته على الابتكارات الرئيسية الأخرى لهذا الإصلاح:

سلطة الحلول المبكرة التي لن تختبر إلى أن تبرز الحاجة إلى جمع شتات شركة كبرى معقدة تواجه المشاكل. وقاعدة فوكر التي تلجم نشاطات تداول الملكيات في البنوك. دون تعريف تداول الملكيات. وتنظيم المشتقات الذي سيتم تشديده من خلال توحيد المعايير والتداول في البورصات. لكن مع استثناءات بمدى غير مؤكد.

والأمر الأكثر أهمية هو أن مشروع القانون يكاد يكون صامتا حول متطلبات رأس المال. وعلى العيون أن تتحول الآن باتجاه عملية بازل التي يتفاوض فيها

FT

مشروع التنظيم المالي الأمريكي الذي وافق عليه الكونجرس شامل وواسع التغطية. المشروع الأول الذي صممه البيت الأبيض ثبت أنه فعال. ومؤيدو مشروع القانون هذا على حق في وصفه بأنه تاريخي. لكن قليلين يצלون أنفسهم بأن القانون الجديد يعمل على تسوية كثير من الأمور. الآن يبدأ العمل الفعلي.

إن قانون دود — فرانك يوسع سلطات ومسؤوليات الوكالات متعددة الأغراض. لكنه يقول القليل حول ما تتطلبه القواعد الجديدة من مؤسسات مالية: كثير من التفاصيل وقليل من المحتوى. وقد طلب الكونجرس من المنظمين في مناسبات كثيرة موازنة الأهداف المتضاربة. لكن هناك مؤشرات قليلة على كيفية إنجاز المقايضات. مثلا. بين الأمان المالي وتوافر الائتمان.

في كثير من الحالات كان الحد مرغوباً فيه. أو لا مفر منه. وعلى القواعد أن تناسب الظروف القائمة. ومع ذلك. فإنه أمر خطير وسبب لعدم اليقين. وعلى المنظمين ألا يضعوا أي وقت في إعداد وتوضيح قواعدهم وأساليبهم وأن يتعلموا كيفية التعاون.

إن درجة أفضل من التفاعل بين المنظمين ستكون أمراً حيوياً. لقد ساعد تعقيد الهيكل التنظيمي القديم على حدوث الأزمة — المخاوف الناشئة

نمو العلاقات التجارية بين إيران والإمارات رغم العقوبات

تحدث مسعود دانشمند رئيس غرفة التجارة الإيرانية - الإماراتية لقناة "روسيا اليوم" عن مستوى العلاقات التجارية بين إيران والإمارات العربية المتحدة ومدى تأثير العقوبات الدولية الجديدة على هذه العلاقات. ونقدم لكم نص المقابلة:

هل تأثرت العلاقات التجارية بين إيران والإمارات على خلفية التوتر الأخير اثر تصريحات مسؤول إيراني حول عدم تأثر بلاده اذا ما ضربت إيران عسكرياً؟ خلال السنوات الأخيرة. شهدت العلاقات التجارية بين إيران والإمارات نموا ملحوظا متسارعا. وما زال حتى الآن على نفس الوتيرة. وهذا دليل على المستوى العالي لهذه العلاقات. التي لا يمكن الإضرار بها بهذه السهولة. لأن هناك حاجة متبادلة بين البلدين للحفاظ على هذه العلاقات واستمرارها. والإمارات أيضا تدرك تماما مدى أهمية هذه العلاقات بالنسبة لها. وتعتبر اهتماما متزايدا لرفع مستوياتها وكذلك إيران.

لذا. نحن لا نهتم بأقوال الناسة. مهما كانت خلفيتها. ولا نأخذها على محمل الجد. فما يحدث في السياسة لا يوضح في معظم الأحيان بشكل جيد. ويُفهم بشكل خاطئ. ما يؤدي إلى سوء فهم بين الطرفين. وما قيل مؤخرا حول توتر في العلاقات بين الإمارات وإيران وانخفاض في مستوى العلاقات التجارية بين البلدين غير صحيح إطلاقا. بل على العكس من ذلك فالعلاقات في تحسن مستمر.

هل هناك انخفاض في حجم التبادل التجاري بين إيران والإمارات بسبب العقوبات الدولية الأخيرة ضد إيران؟

لا. لا يوجد أي انخفاض في حجم التبادل التجاري بين إيران والإمارات كما أنه من المستحيل حدوث انخفاض في حجم التبادل التجاري لأن الإمارات لا تشتري السلع من إيران لاستهلاكها داخليا بل هي تستوردها لتصديرها إلى دول أخرى. ولهذا السبب سيواصل التبادل التجاري بين إيران والإمارات ارتفاعه. على سبيل المثال قبل خمس سنوات كان حجم التبادل التجاري بين البلدين خمسة مليارات دولار. في حين يصل الآن إلى خمسة عشر مليار دولار - ثلاثة مليارات دولار هي قيمة صادرات إيران للإمارات وأثنا عشر مليار دولار هي حجم الواردات من الإمارات إلى إيران.

هل تؤكد أن العلاقات التجارية بين إيران والإمارات لم تتأثر أو لم تتضرر؟ انها ستنوّن مديدة من التعامل التجاري والاقتصادي بين إيران والإمارات وصل من خلالها البلدان إلى هذا المستوى الجيد من العلاقات مقارنة مع دول الجوار. لذلك ليس من المناسب لإيران أن تذهب لتبحث عن خيار آخر أو بلد آخر لتبدأ معه علاقات وتبدا لا تجاريا على غرار ما هو موجود مع الإمارات لأننا نعيش نحن والإماراتيين في الوقت نفسيه والمكان نفسيه.

صندوق النقد..

ازمة ديون منطقة اليورو ستبطل الانتعاش الاقتصادي

حذر صندوق النقد الدولي في تقريره الأخير من ان تؤدي أزمة الديون في منطقة اليورو الى بطء الانتعاش الاقتصادي واستمرار معدلات البطالة.

وطالب صندوق النقد الدولي فيما وصفه (ببناء الاستيقاظ) خروج أوروبا من ازمته المالية صانعي السياسات بالاهتمام بالاصلاحات الهيكلية التي تفرض الانضباط المالي في المنطقة. وجاء في تقرير الصندوق "انه من المرجح ان يشهد الانتعاش الوليد الناجم في الأساس عن الطلب

الخارجي حالة من التباطؤ قريبا نظرا للتوترات السوق المتصلة بالخاطر السيادية" منوها الى "ضرورة تعزيز الوضع المالي حيث سيؤدي الجمود الهيكلية الى استمرار البطالة وخلق وضع استثماري ضعيف". كما رجح الصندوق إمكانية أن يشهد النصف الثاني من العام الحالي ضعفا حادا في النمو في حال ثبات تراجع الثقة في الأعمال على وضعها الحالي. وصدر التقرير بعد المشاورات السنوية التي يجريها الصندوق مع الدول الستة عشر الاعضاء في منطقة اليورو.